مبارك بلحية!

لماذا تبدو حملة الحكم الإخوانى فى مصر ضد حريات الصحافة والإعلام والتعبير جنونية إلى هذا الحد ؟، ولماذا يكرر محمد مرسى فى أيامه الأولى ما كان يفعله مبارك فى أيامه الأخيرة ؟!.

الظاهرة ملفتة ومتضخمة ومطردة ، فقد عين مرسى فى وزارته الأولى صحفيا إخوانيا كوزير للإعلام ، وكانت وزارة الإعلام قد ألغيت فى التشكيل الوزارى الأول بعد الثورة الأخيرة، فالنظم الديمقراطية لاتعرف شيئا اسمه وزارة إعلام ولاوزير إعلام ، لكن الوزارة الملغاة عادت مع ميل المجلس العسكرى الحاكم وقتها للتحكم فى وسائل الإعلام ، وواصل مرسى السيرة نفسها حتى بعد التخلص من حكم المجلس العسكرى ، وجرى اختيار صحفى إخوانى ظل طوال عمره العملى نقابيا محترفا، وبلا علاقة وثيقة بالمهنة ، فلم يسبق له أن أدار أى مؤسسة مهنية عامة أو مستقلة ذات شأن، وكل مزاياه أنه كادر إخوانى ملتزم بأوامر السمع والطاعة ، وجرى وضعه على قمة جهاز إعلامى يملك عشرات الإذاعات والقنوات التليفزيونية ، والتى نزحت من خزينة الدولة مئات المليارات من الجنيهات ، وعملت كرديف إعلامى للجهاز الأمنى فى خدمة مبارك وعائلته ، ثم يراد الآن أن تتكرر القصة نفسها، وأن يعمل الجهاز الإعلامى المتضخم فى خدمة مرسى وجماعته ، وعلى حساب اقتصاد منهك يتسول القروض والهبات ، وسرت رغبة السيطرة ذاتها فيما يخص ما يسمى فى مصر بالصحف القومية ، ومن خلال سبع مؤسسات تصدر عنها عشرات الصحف والمجلات ، وتنزح من موارد الخزينة العامة أيضا ، فكلها خاسرة ماليا ومنهكة إداريا ، وباستثناء مؤسستى «الأهرام» و «الأخبار» ، لديهما توازن

اقتصادى نسبى ، وكانت وسيلة السيطرة الإخوانية على إمبراطورية الصحف مختلفة قليلا عن حكاية تعيين وزير إعلام ، فقد لجأت الجماعة الإخوانية إلى وسيلة «مجلس الشورى» ، والمجلس إياه فى حكم المنحل قانونا ، وثمة دعوى معروضة ببطلان تشكيله على المحكمة الدستورية العليا ، والتى سبق أن قررت حل مجلس الشعب لبطلان قانون انتخابه ، وهو ذات القانون الذى جرى على أساسه انتخاب مجلس الشورى ، ومع فارق ملموس جدا ، وهو أن نسبة الإقبال التصويتى على انتخاب الشورى كانت عظيمة الهزال، ولم تصل حتى إلى نسبة عشرة بالمائة من إجمالى الناخبين المقيدين ، أى أن مجلس الشورى القائم بلا شرعية قانونية ولا حجية شعبية ، وإن كانت الأغلبية فيه للإخوان والسلفيين ، ولم يعبأ الحكم الإخوانى بعوار مجلس الشورى ، وهو «المالك الأسمى للصحف القومية» بحسب الصيغة الركيكة الموروثة عن عهد مبارك ، وعين رؤساء تحرير جدد للصحف القومية من عينة المنافقين وكتاب التقارير ومندوبى الإعلانات ، وتحولت الصحف الحكومية - إياها - إلى الطبل والزمر لمرسى ، وبالضبط كما كانت تفعل مع المخلوع مبارك ، ومع كل هذه السيطرة لم يحس الحكم الإخوانى بالأمان ، واندفع فى تقليد مبارك إلى النهاية ، وتوسع فى تنظيم اعتداءات بدنية على الصحفيين والإعلاميين ، ثم فى إقامة دعاوى ضد صحفيين كبار ورؤساء تحرير صحف مستقلة، وبتهمة «إهانة الرئيس» مرسى ، ووصلت الهجمة الهمجية إلى ذروتها باتهام الكاتب الصحفى عادل حمودة وكاتب هذه السطور .

وقد بدا ملفتا لكثيرين اتهام شخصى بالذات، وبتهمة إهانة الرئيس ذاتها ، والتى وجهت لى فى أيام مبارك ، وقد كنت وقتها الصحفى المصرى الوحيد الذى أحيل للمحاكمة بتهمة إهانة مبارك ، جرى ذلك فى أواخر سنة ٢٠٠٦ ، وكانت المناسبة مقالا نشرته فى جريدة «الكرامة» التى كنت وقتها رئيسا لتحريرها ، حمل المقال عنوان «أشعر بالعار لأنك الرئيس»، بينما حمل المقال المتهم هذه المرة عنوان «الدولة العبيطة والجنرال مرسى» ، وقد نشرته فى جريدة

«صوت الأمة» التى لا أزال رئيسا لتحريرها حتى وقت كتابة هذه السطور ، ويلفت النظر أن حزب الإخوان استخدم ذات الطريقة التى استخدمها حزب مبارك ، وهى تكليف أعضائه برفع الدعوى، وفيما يعرف باسم «دعاوى الحسبة»، وهى طريقة شاذة من الزاوية القانونية المجردة ، فبحسب قواعد الإجراءات الجنائية المصرية، لايصح إلا أن يكون المدعى هو المتضرر نفسه فى قضايا النشر ، وليس أى شخص آخر غير ذى صفة فى الخصوص ، أى أن مبارك كان يجب أن يكون المدعى المباشر فى قضية اتهامى بإهانته ، وأن يكون الشيخ مرسى هو المدعى فى القضية الجديدة ، وهذا ما لم يحدث ، ويفترض بصحيح القانون أن يبطل الدعوى ، لكن مرسى يعول على ما كان يستند إليه مبارك نفسه، وهو خراب النظام القضائى المصرى ، ووجود عدد لا بأس به من قضاة التليفون فى محاكم الجنايات ، هذا بالإضافة إلى تبعية جهاز النائب العام عمليا للسلطة التنفيذية ، وهو ما يفسر إحالة البلاغ المقدم ضدى إلى نيابة أمن الدولة العليا «طوارئ» ، وكأننى متهم فى جريمة إرهابية ، وهو ما يثير العجب والسخرية من القصة كلها ، ويعطى أخريات إجازة ، ويبعث الحياة فى واحدة من أحط مواد قانون العقوبات وأكثرها غلظة ، وهى المادة (١٧٩) من قانون العقوبات ، والتى تجرم وتحرم ما تسميه «إهانة الرئيس» على طريقة العيب فى الذات الملكية ، وتجيز الحبس الاحتياطى للصحفى المتهم فيها ، ناهيك عن عقوبة الحبس عند الإدانة النهائية ، وعلى طريقة ما جرى مؤخرا للزميل إسلام عفيفى رئيس تحرير جريدة الدستور، والذى أفرج عنه بقرار من مرسى تلافيا لمزيد من الفضائح الرئاسية.

وقد يقولون لك: إن هناك فرقا ، وأن مرسى رئيس منتخب ، بينما مبارك لم يكن كذلك، وهذا صحيح شكلا، فقد فاز مرسى بفارق ضئيل فى الانتخابات الرئاسية الأخيرة ، وكنت ممن رجحوا كفته ، ودعوت إلى التصويت لصالحه على طريقة أكل الميتة ولحم الخنزير، وليس لمزايا تصورتها فى مرسى وجماعته

الإخوانية، بل لرزايا كانت مؤكدة فى حالة منافسه أحمد شفيق ، وقد كان من المعاونين المقربين لمبارك ، وقلت وقتها إننى سوف أكون أول المعارضين لمرسى وجماعته الإخوانية ، وتماما كما كان موقفى من مبارك ، ومع فارق أن مرسى منتخب ، وتتيح الديمقراطية التى أتت به حرية أن تعارضه، لا أن يتحول إلى ديكتاتور يحتمى بإجراءات القهر ، وهو مايتحول إليه مرسى الآن ، وبصورة تلغى الفارق فى المضمون - لا الشكل - بينه وبين مبارك، فقد تحول الشيخ مرسى إلى «مبارك بلحية » إن صح التعبير ، ولو حلق مرسى لحيته لوجدنا تحتها وجه مبارك الكئيب .

"صوت الأمة " فى ٢٧ من أغسطس ٢٠١٢

obeikan.com